المحاضرة (11): المعيار IAS 32-39 الأصول المالية

أهداف المحاضرة:

بعد إكمال المحاضرة الحادية عشر على الطالب فهم ما يلي:

- ✓ الأنواع المختلفة للأصول المالية.
- ✓ كيفية التقييم و التسجيل الأولي للأصول المالية.
- ✓ عملية إعادة التقييم و التسجيل اللاحق.

تمهيد:

تمثل الأصول المالية جزء هام من أصول المؤسسة، و تشكل مجموعة من الأصناف المختلفة ، البعض منها طويل الأجل و البعض الأخر قصير الأجل، الأمر الذي يستوجب التعمق في دراسة وفهم هذا الجزء الكبير من أصول المؤسسة.

1. تعريف:

المعيار IAS 32-39 يميز بين نوعين من الأصول المالية الجارية وغير الجارية، ولأهمية الموضوع سنتطرق للأصول المالية غير الجارية التي تمثل الأصول المالية المملوكة للمؤسسة والمتمثلة في الفئات الأربعة الأتية:

- سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد إمتلاكها الدائم مفيد لنشاط المؤسسة، خاصة أنها تمثل نفوذا على الشركة التي تصدر هذه السندات و مراقبتها.
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها.
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط الرأسمال أو التوظيفات طويلة المدى التي يمكن للمؤسسة الإحتفاظ بها حتى حلول تاريخ إستحقاقها.
- القروض و الحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي القيام ببيعها في المدى القصير: الحسابات الدائنة لدى الزبائن، و غيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثنتا عشرة شهرا أو القروض التي تزيد على إثنتا عشرة شهرا و المقدمة لأطراف أخرى.

هذه الفئات الأربعة من الأصول المالية تظهر على أنها أصول مالية غير جارية (لكن في الكشوف المالية المدمجة، تكون سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة محل اعادة معالجة طبقا لقواعد الإدماج).

الشكل الموالي يبين باختصار الأنواع المختلفة للتثبيتات المالية غير الجارية حسب ماء به النظام المحاسبي المالي:

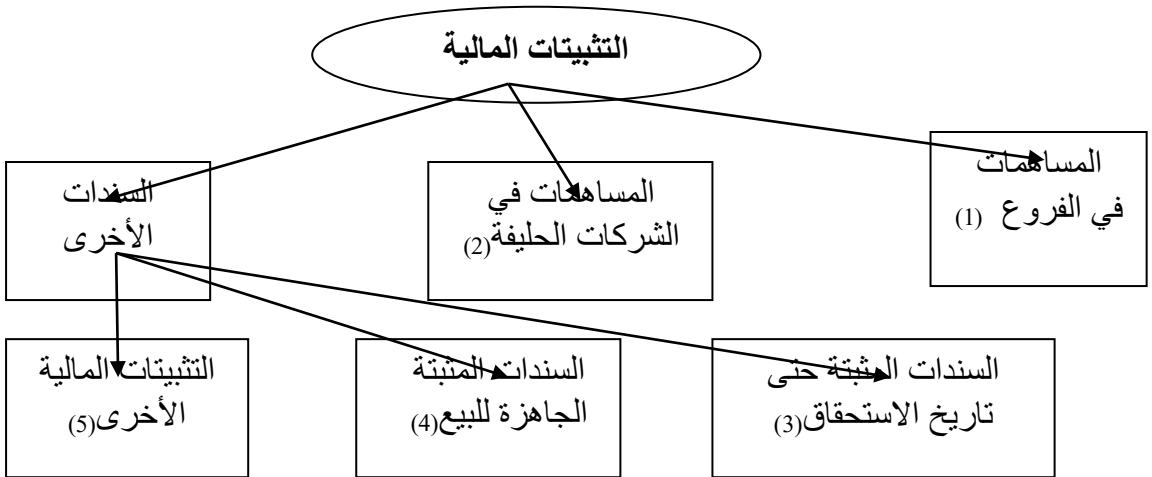

2. التقييم و التسجيل الأولي للأصول المالية:

1.2. التقييم الأولي للأصول المالية:

الترتيب مهم جدا لأنه يترتب عنه:التقييم الأولي، التقييم اللاحق، ثم المعالجة المحاسبية بما في ذلك تغيرات القيمة العادلة، واختبار الإنخفاض.
ان الترتيب يرتبط بطبيعة الأداة و نية (إستراتيجية) المؤسسة. من خلال التبليغ عن الإستراتيجية المتبعة في مجابهة الأخطار المعترضة. طبعا كل ذلك له تأثير على تلاشي النتيجة و/ أو الأموال الخاصة .

أ) التقييم بالقيمة العادلة:

يتم قياس الأصول المالية عند الإعتراف الأولي بها بالقيمة العادلة[1] التي تناسب عادة الثمن المدفوع لها مضافا إليها تكاليف العملية(مصروفات الوساطة، والرسوم غير المستردة، ومصروفات البنك ، ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع إستلامها غير المدفوعة و المستحقة قبل الإكتساب).
المعيار(IAS39) يسمح بقياس الأصول و الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة التي عرفها على أنها القيمة التي يمكن بواسطتها مبادلة الأصل أو سداد التزام بها بين أطراف ذوي معرفة، وراغبة في إتمام الصفقة على أساس تجاري، هذا التعريف يتوافق تماما مع ما جاء في المادة 2-122 من النظام المحاسبي المالي. وتم تحديد ثلاث حالات لتحديد القيمة العادلة من أجل تقييم الأصول المالية:

- **وجود سوق نشط**: أين تكون الأسعار متوفرة، معلنة ومتاحة بسهولة و بشكل منتظم من خلال (البورصة)، وتعبر القيمة العادلة المبلغ الذي يتحدد فعلا من خلال عمليات التبادل بشكل منتظم وعلى أساس تجاري.
- **غياب سوق نشط**: في حالة كون الأداة المالية غير متداولة في السوق المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية، أسعار آخر معاملة قبل هذا التاريخ يمثل القيمة العادلة.
- بالنسبة للأصول التي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط، حيث لا يمكن تحديد القيمة العادلة بموثوقية، يجب قياس الأدوات المالية **بالتكلفة** بتطبيق نموذج تحيين التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل فائدة السوق لأصل مالي معرف[2].

ب) التقييم بالتكلفة المهتلكة:

لما يكون من الصعب تحديد القيمة العادلة بصورة صادقة، الأدوات المالية تقيم بالتكلفة المهتلكة.
والتكلفة المهتلكة لأصل أو إلتزام مالي حسب المادة 4-122 من النظام المحاسبي المالي هي: القيمة التي من أجلها يقيم الأصل أو الالتزام المالي أثناء تسجيله الأولي مخفضا منه التسديدات من الأصل، مضافا اليه أو مخفضا الإهتلاك المتراكم المحسوب بطريقة معدل الفائدة الفعلي للفرق بين المبلغ الاولي والمبلغ في تاريخ الإستحقاق، ومخفضا منه كل الإنقاصات.
معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي بواسطته تحين التسديدات أو تحصيلات الخزينة المستقبلية على مدة العمر المتوقع للأداة المالية.
وعليه فإن التقييم الأولي للتثبيتات المالية يكون حسب الترقيم السابق:

(1) تقيم بإحدى الطريقتين: تقيم بالتكلفة المهتلكة (إحتمال حدوث خسارة قيمة).
تقيم بالقيمة العادلة (المعيار IAS 39 يعتبرها كأصل جاهز للبيع)

(2) تتمثل في سندات المساهمة محتفظ بها في شركات مراقبة لأقل من 50% و تأخذ ثلاث صور التالية:
سندات مساهمة لشركة مراقبة على الأقل 20% و تدخل في محيط الاندماج للشركة الأم:
التقييم بالتكلفة المهتلكة أو القيمة العادلة في الحسابات الفردية للشركة الأم.
- سندات مساهمة لشركة مراقبة أقل من 20%: التقييم إجباري بالقيمة العادلة في الحسابات الفردية للشركة الأم.
- سندات مساهمة لشركة مراقبة على الأقل 20% لكنها لا تدخل في محيط الاندماج للشركة الأم: التقييم إجباري بالقيمة العادلة في الحسابات الفردية للشركة الأم.

(3) السندات المثبتة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، في نهاية الفترة تقيم هذه السندات بالتكلفة المهتلكة بمعنى التكلفة التاريخية مخفضا منها إن وجدت خسارة القيمة.

---

[1] pascal barneto op; cit . P.179
[2] A. kaddouri- a.mimeche , (2009) , OP; CIT .p :281

(4) تشمل كل سندات التوظيف المثبتة و التي لا ترغب المؤسسة التنازل عنها في الأجل القريب: تقيم بالقيمة العادلة.

(5) تتمثل في الاقراضات، الكفالات المدفوعة و الحقوق الأخرى طويلة الآجل. في نهاية الدورة تقيم بالتكلفة التاريخية.

2.2. التسجيل المحاسبي للتثبيتات المالية:

وعليه التسجيل الأولي لسندات الفروع(ح/26)التي تملكها المؤسسة في فروع تابعة لها تتم بالشكل التالي:

261		**سندات الفروع**	**X**	
	51	**حسابات بنكية**		**X**
		الحصول على الأصل المالي		

اما بالنسبة لسندات المساهمة المقيمة بالمعادلة التي تحدث نتيجة بيع سلعة معينة لشركة مرتبطة بعلاقة شراكة كأن يتم ببضائع مقابل إصدار سندات تعادلها في القيمة لصالح الشركة الممونة التسجيل الأولي يتم بالشكل التالي:

267		**سندات مساهمة مقيمة بالمعادلة**	**X**	
	700	**مبيعات بضائع**		**X**
		الحصول على الأصل المالي		

بالنسبة لباقي الحسابات الفرعية لحساب (حسابات المساهمات) تكون مدينة مقابل حساب الخزينة.

أما حساب أصول مالية أخرى(ح/ 27) فهو يتنوع من مؤسسة لأخرى حسب النشاط وحسب الشكل القانوني، تكون مدينة مقابل حساب الخزينة أو حساب الزبائن، بإستثناء حساب 276 مديونيات أخرى ثابتة الذي يمثل حقوق المؤسسة مثل أوراق القبض طويلة الأجل أو القروض للغير فإن التسجيل الأولي يكون كما يلي:

276		**مديونيات أخرى ثابتة**	**X**	
	467	**حسابات أخرى دائنة**		**X**
		الحصول على الأصل المالي		

3. التقييم

اللاحق للأصول المالية:

بعد الإعتراف المبدئي للأصول المالية، يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية إعادة قياس تلك الأصول بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المهتلكة وفق نوعها وكما يلي :

- **الأصول المالية المحتفظ بها حتى الإستحقاق، الاقراض و الحسابات الدائنة الاخرى**: حسب المادة 6-122 من النظام المحاسبي المالي[1]يعاد قياسها عند إعداد القوائم المالية بالتكلفة المهتلكة التي تمثل المبلغ المسجل الأولي مخفضا منه التسديدات التي تمت زائد أو ناقص تراكم علاوة الإصدار المحتملة، ناقص الإنخفاضات المحتملة، وتخضع هذه الأصول الى إختبار خسارة القيمة عند وجود مؤشرات كافية لحدوث إنخفاض جوهري في قيمة الأصل، و هذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.
- **الأصول المالية المتاحة للبيع**: عند إعداد القوائم المالية لا بد من إعادة تقييمها وتسجيلها بالقيمة العادلة، والأخذ بعين الإعتبار الفروقات في قيمتها العادلة وتسجيلها مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة التغير في حقوق الملكية.

4. التسجيل المحاسبي للأصول المالية في نهاية الفترة:

- بالنسبة للأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة:

[1]الجريدة الرسمية، العدد 19 ، مرجع سابق ، ص:12

بالنسبة لفوارق التقييم الموجبة المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة العادلة تدرج في الحسابات في شكل إرتفاع لرؤوس الاموال الخاصة.

26	**104**	**مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات** **فارق التقييم** **الحصول على الأصل المالي**	**X**	**X**

أما إذا كان فارق التقييم لعناصر الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة سالب، ففي هذه الحالة يجب إخراج الخسارة الصافية من رؤوس الأموال الخاصة و تسجيلها في النتيجة الصافية للسنة المالية بإعتبارها خسارة في القيمة حسب ما جاء في المادة 5-122 من النظام المحاسبي المالي.
و يسجل القيد التالي:

104	**296**	**فارق التقييم** **خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات** **ترصيد حساب فارق التقييم**	**X**	**X**

- بالنسبة للأصول المالية المقيمة بالقيمة المهتلكة:
خسارة القيمة للأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهتلكة هي الفرق بين القيمة المحاسبية للأصل و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المحينة بالمعدل الفعلي الاولي للأصل[1]. ويسجل القيد التالي:

عندما تنخفض خسارة القيمة للأصل المالي نتيجة حدث فعال، تعدل و تسجل ضمن النواتج، بشرط أن لا

686	**296**	**مخصصات الإهتلاكات و المؤوناتو خسائر القيمة للعناصر المالية** **خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات** **تكوين مخصص**	**X**	**X**

تؤدي العملية إلى إظهار الأصل بقيمة محاسبية أكبر من التي لو لم يكن هناك تسجيل أولى قد تم.

296	**786**	**خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات** **الإسترجاعات المالية عن خسائر القيم و المؤونات**	**X**	**X**

5. التنازل عن التثبيتات المالية:

المعيار**IAS 32-39** ينص على أن تدرج القيم الفائضة أو الناقصة التي تبرز عند القيام بالتنازل عن تثبيتات مالية في تاريخ التنازل كمنتوجات أو أعباء عملياتية. ويتم تسجيل الأتي:

[1]Bernard raffournier (2005) OP; CIT . p. 408

- حالة التنازل مع تحقيق ربح:

512		**البنك**	**X**	
296		**خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات**	**X**	
	261	**سندات الفروع**		**X**
	767	**الأرباح الصافية عن عمليات بيع الاصول المالية**		**X**

- حالة التنازل مع تحقيق خسارة

512		**البنك**	**X**	
296		**خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات**	**X**	
667		**الخسائر الصافية عن عمليات بيع الاصول المالية**	**X**	
	261	**سندات الفروع**		**X**

6. أثر تطبيق قواعد الاصول المالية غير الجارية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية:

الأصول المالية غير الجارية تمثل حجم الأموال المستثمر في الشركات الأخرى، مما يستوجب المتابعة والمراقبة والتقييم الدائم. ونظرا لأهمية عناصر الأصول المالية غير الجارية النظام المحاسبي المالية لم يترك الحرية للمؤسسة في إختيار طريقة تقييم أصولها المالية، بل حدد بالتدقيق العناصر التي تقيم بالقيمة العادلة والعناصر التي تحدد بالتكلفة المهتلكة، ذلك لما يترتب عنه من أثر على النتيجة والأموال الخاصة، وما يترتب عنه على التحليل المالي للمؤسسة.

لذلك فإن المؤسسة مطالبة بتصنيف أصولها المالية منذ التسجيل الأولى هل ترغب في الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أو التنازل عنها قبل ذلك،فالأولى تقيم بالتكلفة المهتلكة و الثانية بالقيمة العادلة، حتى يتسنى تحديد طريقة التقييم التي ترغب فيها في نهاية الفترة، والتي تساهم في تقديم معلومات ذات جودة تمكن من تقديم قوائم مالية ذات مصداقية.

أسئلة:

1) ما المقصود بالأداة المالية؟
- عقد يأخذ بعين الاعتبار فائدة متبقية من أصول المؤسسة بعد إنقاص كل الخصوم.
- عقد ينتج عنه أصل مالي للمؤسسة و خصم مالي أو أداة الأموال الخاصة.
- كل حق تعاقدي لاستلام من وحدة أخرى: الخزينة أو أصل مالي أخر.

2) كيف نعرف عنصر كأصل مالي جاهز للبيع؟
- أصول مالية محتفظ بها لأغراض التعاقد.
- توظيفات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها أو إقراض و حقوق مقدمة من الوحدة.
- أصول مالية غير: الاقتراض و الحقوق المقدمة من الوحدة، توظيفات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، و الأصول مالية محتفظ بها لأغراض التعاقد

3) كيف تعرف القيمة المضافة؟
- المبلغ الذي من أجله أصل يمكن استبداله بين أطراف على دراية تامة و متفقة على إجراء الصفقة.
- التكلفة المهتلكة لأصل أو خصم مالي.
- أداة مالية التي من أجلها يوجد نموذج تقييمي بالتقريب.